

A Comparative Study for Mechanisms to Attract Foreign Investment in Egypt and Some Arab Countries

Yehia, Y. A. and Doaa M. Mohamed

Agricultural Economics Research Institute

دراسة مقارنة لآليات جذب الاستثمار الأجنبي في مصر وبعض الدول العربية وانعكاسه على الاستثمار الزراعي المصري

يحي عبد الرحمن يحيى و دوعاء ممدوح محمد

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

المخلص

أوضحت التقديرات أن مصر تأتي في المرتبة الثانية على مستوى الوطن العربي من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي ، وذلك بقيمة بلغت 8.1 مليار دولار تمثل نحو 26.3% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية والمقدرة بنحو 30.8 مليار دولار عام 2016 . وبالرغم من ذلك تأتي مصر وفقاً للتصنيف العالمي والمؤشرات الدولية ضمن مجموعة الدول الضعيفة جداً من حيث القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والأقل في عوامل جذب الاستثمار ويسبقها دول عربية أخرى. مما يتطلب البحث وراء تراجع المؤشرات الدولية المصرية مقارنة ببعض الدول العربية ، ومدى انعكاس قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي على تنفق الاستثمار إلى القطاع الزراعي المصري . ومن ثم استهدف البحث مقارنة آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وبعض الدول العربية وانعكاس ذلك على حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعي المصري. وقد أظهرت النتائج استحواد المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من إجمالي حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية . يليها كل من مصر والإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44% ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010) ، كما ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (2011-2016) بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% في الفترة الأولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسية أدت لحلة من التراجع الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال الأجنبية منها إلى مناطق أكثر استقراراً كالإمارات والمغرب . تأتي مصر في صدارة الدول العربية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من إجمالي قيمة المشروعات الاستثمارية في المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار . وفق مؤشر التنافسية عام 2017 تأتي المغرب في الترتيب 70 عالمياً واحتلت بلمرتبة الثامنة عربياً ، تلتها لبنان في المرتبة 101 علمياً و 11 عربياً وجاءت مصر والتي كانت من أقدم الدول التي شاركت في الخضوع للتقييم في المرتبة 115 علمياً وال 12 عربياً عام 2016 وقد يرجع ذلك للاحداث السياسية التي شهدتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية والتي عصفت بالاقتصاد المصري واثرت على القطاع المالي ورفعت معدل التضخم . على الرغم من كون مصر دولة زراعية في المقام الأول إلا أن المغرب تفوقت عليها في الأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعي إلى الناتج المحلي حيث قدرت بنحو 13% عام 2016 ، رغم ما شهدته من تراجع بينما بلغت الأهمية النسبية للقيمة المضافة في القطاع الزراعي المصري نحو 12% . ومن ثم يوصى البحث ببلتالي : *الإسراع بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بما يساهم في خفض معدلات التضخم وعجز الموازنة ويعطي للمستثمر ثقة في قدرة المقصد المصري على توفير مناخ استثماري مشجع . *يجب اتخاذ حزمة من السياسات الإصلاحية المعنية بالقطاع الزراعي بوجه خاص ، تتضمن سن تشريع خاص بالاستثمار في القطاع الزراعي وتخفيف المستثمر الأجنبي والمحلي على العمل في هذا القطاع الهام ، سواء بسياسات ضريبية محفزة ، فروض استثمارية بفائدة مدعومة وأجل طويلة ، تطوير البيئة المؤسسية العاملة في القطاع الزراعي ، توفير الخدمات اللوجيستية للقطاع . *تحديد خريطة استثمارية محددة للمناطق المستهدف الاستثمار الزراعي بها ، والفرص الاستثمارية المتاحة بكل منطقة ، وأنماط الاستثمار المستهدف تنفيذها بما يخدم تحقيق هدف التنمية المستدامة ، وليس جذب الاستثمارات دون توجيه لها .

المقدمة

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً ديناميكياً ومكملاً للاستثمارات المحلية في البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية. فبالإضافة إلى دوره في عملية التمويل الرأسمالي ، فله يعد وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية ، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة ، فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية ، أو تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية ، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية ، وتمييق وتوسيع الهيكل الإنتاجية . وقد انتهجت كثير من الدول العديد من السياسات بهدف زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعقيق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي ، وتبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير ، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار ، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي فضلاً عن اثر المضاعف الذي يتولد عن الاستثمار الأجنبي ، والذي يمكن أن يكون أكبر إذا تمكنت السياسات الاقتصادية للدول من توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يهيئ البيئة المناسبة لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي .

مشكلة البحث

أوضحت التقديرات العالمية لصندوق النقد الدولي وتقارير الأونكتاد أن مصر تأتي في المرتبة الثانية على مستوى الوطن العربي من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي ، وذلك بقيمة بلغت 8.1 مليار دولار تمثل نحو 26.3% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية والمقدرة بنحو 30.8 مليار دولار عام 2016 (1) . كما تأتي في المرتبة الأولى من حيث الدول المستقبلية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة بلغت 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من إجمالي قيمة المشروعات الاستثمارية في الوطن العربي ، والمقدرة بنحو 94 مليار دولار عام 2016 (2) . وبالرغم من ذلك تأتي مصر وفقاً للتصنيف العالمي والمؤشرات الدولية ضمن مجموعة الدول الضعيفة جداً من حيث القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والأقل في عوامل جذب الاستثمار ويسبقها دول عربية أخرى مثل : الأردن ، لبنان ، المغرب على الرغم من ضعف حجم الاستثمار الموجه لتلك الدول . مما يتطلب البحث وراء تراجع المؤشرات الدولية

المصرية مقارنة ببعض الدول العربية ، ومدى انعكاس قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي على تنفق الاستثمار إلى القطاع الزراعي المصري .

هدف البحث

يستهدف البحث مقارنة آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وبعض الدول العربية وانعكاس ذلك على حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقطاع الزراعي المصري. وذلك من خلال التعرف على : حجم الاستثمار الأجنبي الموجه للمنطقة العربية ، تحديد أهم الدول التي تنافس مصر في تحقيق المؤشرات العالمية لجذب الاستثمار ، مقارنة آليات تحفيز الاستثمار في الدول الجاذبة للاستثمار . انعكاس القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي على حجم الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي من الناحيتين الوصفية والكمية حيث تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية البسيطة مثل المتوسط الحسابي والأهمية النسبية ، و المتغيرات الصورية . وقد اعتمد البحث على استخدام البيانات الدولية المنشورة منها وغير المنشورة حيث استمدت البيانات من خلال المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع كل من: صندوق النقد الدولي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المفوضية السامية للتخطيط بالملكة المغربية ، وزارة التخطيط اللبنانية ، التقارير السنوية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، كما تمت الاستعانة بالأبحاث والتقارير و الرسائل العلمية التي تتصل بموضوع البحث . وقد استخدمت الدراسة بيانات الفترة (2003-2016) .

الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف الهيئات الدولية المعنية وهي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DECD ، وصندوق النقد الدولي FMI ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (مستثمر مباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر ، وتتطوى تلك المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (i) .

تحليل وضع الاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي

تنقسم الاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي إلى استثمارات أجنبية واردة إلى الدول العربية واستثمارات أجنبية مباشرة صادرة من الدول العربية ، ويركز البحث على جانب الاستثمارات الأجنبية الواردة فقط .

(1)UNCTAD ,World Investment Report, Investment and The Digital Economy , Geneva, 2017

(2) FDI Markets ,2017, www.fdimarkets.com

الاستثمارات الواردة من حوالي 69.9 مليار دولار عام 2006 الى نحو 88.2 مليار دولار عام 2008 ثم تراجع حجم الاستثمارات مرة اخرى الى نحو 70 مليار دولار تقريبا وذلك بمتوسط سنوي بلغ حوالي 77.3 مليار دولار . وبدراسة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية خلال الفترة (2011-2016) يتبين انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية من حوالي 70 مليار دولار عام 2010 الى نحو 40.25 مليار دولار عام 2011 لتناقص الى نحو 30.8 مليار دولار عام 2016 وذلك بمتوسط سنوي قدر بنحو 36.7 مليار دولار .

وقد شهد تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول العربية تغيرا كبيرا خلال فترة الدراسة (2006-2016) نظرا للتغيرات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها المنطقة العربية ومن ثم تم تقسيم فترة الدراسة الى فترتين الأولى (2006-2010) وهي الفترة التي سبقت اندلاع الحركات الثورية وما أعقبها من مشاكل سياسية واقتصادية في كثير من الدول العربية ، الفترة الثانية هي (2011-2016) .

يوضح الجدول رقم (1) تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016) حيث تبين تزايد لجمالي

جدول 1. تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2016) القيمة : مليون دولار
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2006-2011)

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط الفترة	الاهمية النسبية
الأردن	3.544	2.622	2.826	2.413	1.689	2.619	3.39
الإمارات	12.806	14.187	5.063	1.134	8.797	8.397	10.86
البحرين	2.915	0.912	2.638	0.257	0.156	1.376	1.78
تونس	3.308	1.616	2.759	1.688	1.513	2.177	2.82
الجزائر	1.888	1.743	2.632	2.754	2.301	2.264	2.93
جيبوتي	0.108	0.195	0.229	0.075	0.037	0.129	0.17
السعودية	18.293	24.319	39.456	36.458	29.233	29.55	38.24
السودان	1.842	1.504	1.653	1.726	2.064	1.758	2.27
سوريا	0.659	1.242	1.466	2.570	1.469	1.481	1.92
الصومال	0.096	0.141	0.087	0.108	0.112	0.109	0.14
العراق	0.383	0.972	1.856	1.598	1.396	1.241	1.61
سلطنة عمان	1.597	3.332	2.952	1.485	1.243	2.122	2.75
فلسطين	0.019	0.028	0.052	0.300	0.206	0.121	0.16
قطر	3.500	4.700	3.779	8.125	4.670	4.955	6.41
الكويت	0.121	0.112	-0.006	1.114	1.305	0.529	0.68
لبنان	3.132	3.376	4.002	4.379	3.708	3.719	4.81
ليبيا	2.064	3.850	3.180	3.310	1.909	2.863	3.70
مصر	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	8.843	11.44
المغرب	2.449	2.805	2.487	1.952	1.574	2.253	2.92
اليمن	1.121	0.917	1.555	0.129	0.189	0.782	1.01
الإجمالي العربي	69.888	80.151	88.159	78.286	69.955	77.288	100.000

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة (2011-2016)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط الفترة	الاهمية النسبية
الأردن	1.486	1.548	1.947	2.178	1.600	1.539	1.716	4.68
الإمارات	7.152	8.828	9.491	10.823	8.795	8.986	9.013	24.56
البحرين	0.098	1.545	3.729	1.519	-0.797	0.282	1.063	2.90
تونس	1.148	1.603	1.117	1.064	1.002	0.958	1.148	3.13
الجزائر	2.580	1.499	1.684	1.507	-0.584	1.546	1.372	3.74
جيبوتي	0.079	0.110	0.286	0.153	0.124	0.160	0.152	0.41
السعودية	16.308	12.182	8.865	8.012	8.141	7.453	10.160	27.68
السودان	1.734	2.311	1.688	1.251	1.728	1.064	1.629	4.44
سوريا	0.804	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.134	0.37
الصومال	0.102	0.107	0.258	0.283	0.306	0.339	0.233	0.63
العراق	1.882	3.400	-3.263	-10.340	-7.752	-5.911	-3.664	-9.98
سلطنة عمان	1.628	1.365	1.612	1.506	-2.692	0.142	0.594	1.62
فلسطين	0.349	0.058	0.176	0.160	0.103	0.269	0.186	0.51
قطر	0.939	0.396	-0.840	1.040	1.071	0.774	0.563	1.53
الكويت	3.259	2.873	1.434	0.953	0.293	0.275	1.515	4.13
لبنان	3.137	3.111	2.661	2.907	2.353	2.564	2.789	7.60
ليبيا	0.000	1.425	0.702	0.050	0.726	0.493	0.566	1.54
مصر	-0.483	6.031	4.256	4.612	6.925	8.107	4.908	13.37
المغرب	2.568	2.728	3.298	3.561	3.255	2.322	2.955	8.05
اليمن	-0.518	-0.531	-0.134	-0.233	-0.015	-0.561	-0.332	-0.90
الإجمالي العربي	44.254	50.592	38.965	31.007	24.582	30.798	36.700	100.000

المصدر : الأونكتاد ، تقرير العالمى للاستثمار 2017 ، جنيف .

بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% في الفترة الأولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسية أدت لحالة من التراجع الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال الأجنبية منها الى مناطق أكثر استقرار كالإمارات والمغرب ولبنان على الرغم من تراجع حجم الاستثمارات بوجه عام خلال فترتي الدراسة .

ومن ثم نجد ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للدول العربية قد شهدت ارتفاعا بنسبة 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015 الى نحو 30.8 مليار دولار عام 2016 ، الا انها لم ترق الى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغت عام 2008 حيث قدرت بنحو 88.2 مليار دولار . كما مثلت الاستثمارات الواردة للدول العربية نحو 1.8% من اجمالي الاستثمار العالمي البالغ 1774 مليار دولار عام 2016 بينما مثلت نحو 4.8% من اجمالي الاستثمار الموجه للدول النامية والمقدر بنحو 646 مليار دولار لنفس العام .

(¹) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان ، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2017 .

وبدراسة الاهمية النسبية للدول العربية المستقبلية للاستثمارات الاجنبية خلال فترة الدراسة تبين من دراسة جدول رقم (1) استحواذ المملكة العربية السعودية على المرتبة الاولى في حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من اجمالي حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية .

يليها كل من مصر والإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44 % ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010) . بينما شهدت الفترة (2011-2016) تقدم الإمارات الى المرتبة الثانية بعد السعودية بنسبة بلغت نحو 24.6 % ، يليها مصر بنسبة بلغت نحو 13.4% ، مما يعنى تركيز الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث تستحوذ السعودية والإمارات ومصر على نحو 79.7% من اجمالي الاستثمارات الواردة عام 2016 .

بينما ارتفع نصيب لبنان من الاستثمارات الواردة من نحو 4.8% خلال الفترة الاولى الى 7.6% خلال الفترة (2011-2016) ، كما ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (201-2016)

(2016-2011) ، وتشير التقديرات الى وجود أثر معنوي للتغيرات السياسية على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لتونس ، حيث تبين تناقص حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة بمقدار سنوي قدر بنحو 0.35 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2010-2006) ، بينما قدر معدل التناقص بنحو 0.08 مليار دولار خلال الفترة (2016-2011) .

3. اليم : يوضح الجدول رقم (1) ان متوسط حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى اليم قد بلغ نحو 0.78 مليار دولار خلال الفترة (2010-2006) بينما شهدت الفترة من (2016-2011) انشباب الاستثمارات الاجنبية من اليم نتيجة لحة الصراعات السياسية الدائرة ، ويقاس اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمار الاجنبي لليم تبين من الجدول رقم (2) ، حيث تبين تناقص حجم الاستثمار الاجنبي بمقدار سنوي معنوي احصائيا قدر بنحو 0.27 مليار دولار خلال الفترة (2010-2006) ، بينما شهدت الفترة التي اغتبت التغيرات السياسية تناق حجم الاستثمار الاجنبي بمقدار سنوي بلغ حوالي 3.3 مليار دولار

4. ليبيا : قدر متوسط الاستثمار الاجنبي الوارد للجماهيرية الليبية بنحو 2.86 مليار دولار خلال الفترة (2010-2006) بينما بلغ نحو 0.57 مليار دولار خلال الفترة (2016-2011) . ويتقدير اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمار الاجنبي للجماهيرية الليبية ان الفترة الاولى شهدت تناقصا معنويا بمقدار سنوي قدر بنحو 0.09 مليار دولار ، بينما بلغ مقدار التناقص السنوي نحو 0.2 مليار دولار خلال الفترة (2016-2011) .

5. مصر : بدراسة الجدول رقم (1) يتبين متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى مصر خلال الفترة (2016-2006) قد بلغ حوالي 6.7 مليار دولار ، وبدراسة تطور الاستثمار الاجنبي الوارد الى مصر خلال الفترة (2016-2006) يتبين تناقص حجم الاستثمار الاجنبي الوارد من حوالي 10.04 مليار دولار عام 2006 الى نحو 6.4 مليار دولار عام 2010 ، وذلك بمتوسط سنوي قدر بنحو 8.8 مليار دولار ، ومع تدهور الاوضاع السياسية وعدم الاستقرار الأمني انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى مصر بل وانسحبت كثير من رؤوس الاموال الى خارج مصر حيث قدر اجمالي رؤوس الاموال المسحوبة من مصر بنحو 0.48 مليار دولار عام 2011 وقد مثلت الفترة (2016-2011) فترة حرجة للاقتصاد المصري بوجه عام ومع عودة الاستقرار السياسي في عام 2014 بدأت الاستثمارات الأجنبية الوافدة في الاستمرار حيث قدر حجم الاستثمار الاجنبي بنحو 4.6 مليار دولار تزايدت الى نحو 8.1 مليار دولار عام 2016 وذلك بمتوسط سنوي قدر بنحو 5 مليار دولار .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام تبين ان اجمالي الاستثمار الاجنبي الوارد لمصر قد اخذ اتجاها عاما متناقصا لم تثبت معنويته احصائيا مما يعني ان القيم تدور حول متوسطاتها .

جدول 2. تقدير تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لبعض الدول العربية خلال الفترة (2016-2006) باستخدام المتغيرات الصورية		
الدولة	المعادلة	قبل التغيرات السياسية
الوطن العربي	$Y_t = 77.8 - 0.17 X - 3.9 D - 4.21 DX$ (-1.23) (-1.46) $F = 35.5$ $R-sq (adj) = 0.90$	$Y_{t1} = 77.8 - 0.17 X$
مصر	$Y_t = 12.5 - 1.22 X - 18.8 D - 2.53 DX$ (3.8) (-4.8) (-2.3) $F = 10.2$ $R-sq (adj) = 0.74$	$Y_{t1} = 12.5 - 1.22 X$
سوريا	$Y_t = 0.597 + 0.295 X + 0.51 D - 410 DX$ (-2.35) (1) (-2.1) $F = 10.4$ $R-sq (adj) = 0.73$	$Y_{t1} = 0.597 + 0.295 X$
اليم	$Y_t = 1.58 - 0.265 X - 2.21 D - 3 DX$ (1.95) (-2.4) (-2.2) $F = 9.1$ $R-sq (adj) = 0.70$	$Y_{t1} = 1.58 - 0.265 X$
تونس	$Y_t = 3.23 - 0.352 X - 1.4 D + 0.272 DX$ (1.5) (-1.4) (-2.38) $F = 6.5$ $R-sq (adj) = 0.62$	$Y_{t1} = 3.23 - 0.352 X$
ليبيا	$Y_t = 3.12 - 0.09 X - 2.48 D + 0.08 DX$ (0.55) (-1.6) (-0.75) $F = 8.2$ $R-sq (adj) = 0.68$	$Y_{t1} = 3.12 - 0.09 X$

Y_{t1} تعبر عن القيمة التقديرية للاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية قبل التغيرات السياسية ، Y_{t2} : الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية بعد التغيرات السياسية
() الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيمة t المحسوبة .
المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (1) بالبحث

الاستثمارات الأجنبية الواردة بمقدار سنوي قدر بنحو 1.22 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2010-2006) ، وهي الفترة التي شهدت حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي ، بينما تشير التقديرات الى تناقص الاستثمارات الأجنبية (1) عبد القادر محمد عبد القادر ، طرق قياس العلاقات الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، 1990

تقدير اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول العربية
وقد تم اختبار أثر التغيرات الهيكلية (Structural Change) (ii) للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن الاحداث السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية وادت الى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2016-2006) وذلك باستخدام أسلوب المتغيرات الانقلاية من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين : الفترة الأولى قبل التغيرات السياسية للمنطقة (2006-2010) والفترة الثانية بعد التغيرات السياسية (2016-2011) . وذلك بوضع ثلاث متغيرات مستقلة بالمعادلة الأولى (X) ويعبر عن الزمن (Time Trend) والثاني متغير انتقالي (D) يأخذ القيم صفر خلال الفترة الأولى والقيم واحد خلال الفترة الثانية ويسمى (Zero-One Dummy Variables) ثم المتغير المستقل الثالث (DX) وهو حاصل ضرب متغير الزمن في المتغير انتقالي ويسمى ذلك المتغير (Cross Product) ويمكن توصيف تلك المعادلة كالتالي :

$$Y_t = \alpha + \beta_1 X + \beta_2 D + \beta_3 DX$$

وبالتالي يمكن اشتقاق معادلة الفترة الأولى كالتالي :

$$Y_{t1} = \alpha + \beta_1 X$$

كما يمكن اشتقاق معادلة الفترة الثانية كالتالي :

$$Y_{t2} = (\alpha + \beta_2) + (\beta_1 + \beta_3) X$$

ويوضح الجدول رقم (2) أثر التغيرات السياسية على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية ، حيث يتبين من النموذج الأثر المعنوي للتغيرات السياسية الحادثة على حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية ، حيث تشير التقديرات الى تناقص حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية بمقدار سنوي قدر بنحو 0.17 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2016-2006) ، بينما تناقص حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة للدول العربية خلال الفترة (2016-2011) بمقدار سنوي بلغ حوالي 4.38 مليار دولار . تقدير اثر التغيرات السياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية لاهم الدول العربية التي عانت من اضطرابات سياسية

1. سوريا : بلغ متوسط تدفق الاستثمار الاجنبي الى سوريا حوالي 1.48 مليار دولار خلال الفترة (2010-2006) ، بينما شهدت الفترة بعد عام 2011 انعدام تدفق اى استثمارات نظرا للاوضاع السياسية والأمنية السيئة ، ويوضح الجدول رقم (2) أثر التغيرات السياسية على حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لسوريا ، حيث تبين من النموذج الأثر المعنوي للتغيرات السياسية الحادثة على حجم الاستثمارات الواردة ، حيث تشير التقديرات الى تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لسوريا بمقدار سنوي قدر بنحو 0.295 مليار دولار سنويا خلال الفترة (2010-2006) ، بينما تناقص حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لسوريا خلال الفترة (2016-2011) بمقدار سنوي بلغ حوالي 0.115 مليار دولار .

2. تونس : قدر متوسط تدفق الاستثمار الاجنبي الى تونس بنحو 2.2 مليار دولار خلال الفترة (2010-2006) ، بينما بلغ نحو 1.15 مليار دولار خلال الفترة

الوطن العربي

مصر

سوريا

اليم

تونس

ليبيا

كما تشير التقديرات بجدول رقم (2) الى انه تم اختبار أثر التغيرات الهيكلية للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن الاحداث السياسية التي امت بمصر وادت الى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة (2016-2006) ، حيث تبين من النموذج الأثر المعنوي للتغيرات السياسية الحادثة على حجم الاستثمارات الواردة ، حيث تشير التقديرات الى تناقص حجم

الأولى من حيث حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة بقيمة بلغت 22.5 مليار دولار وبنسبة بلغت 76% يليها كل من الجزائر ، الإمارات بنسبة بلغت نحو 11.6%، 7.8% لكل منهما على الترتيب .

كما تأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث استثمارات دولة الإمارات بقيمة بلغت نحو 9 مليار دولار تمثل نحو 59.2% من إجمالي استثمارات دولة الإمارات بالمنطقة والمقدرة بنحو 15.2 مليار دولار عام 2016 ، يليها المملكة السعودية بنسبة بلغت حوالى 30% من حجم الاستثمار الاجنبى لدولة الامارات عام 2016 .

وبدراسة نصيب مصر من الاستثمارات الأمريكية يتبين انه على الرغم من ان حجم الاستثمار الأمريكي بالمنطقة يقدر بنحو 7 مليار دولار تمثل نحو 7.6% من حجم الاستثمار الاجنبى الوارد بالمنطقة الا ان نصيب مصر من هذه الاستثمارات ضئيل نسبيا حيث يقدر بنحو 282 مليون دولار تمثل نحو 4% من اجمالي حجم الاستثمار الأمريكي بالمنطقة عام 2016 . حيث تتركز الاستثمارات الأمريكية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات بنسبة بلغت نحو 57.6% ، 23.1% لكل منهما على الترتيب . وبذلك يستحوذ كلاهما على نحو 81% من حجم الاستثمارات الأمريكية عام 2016. كما تبلغ قيمة الاستثمارات الانجليزية في مصر نحو 1.55 مليار دولار تمثل نحو 31.5% من اجمالي استثمارات المملكة المتحدة بالمنطقة العربية عام 2016 والمقدر بنحو 4.92 مليار دولار ، وهى بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد دولة البحرين والتي تستحوذ على نحو 53.4% من اجمالي استثمارات المملكة المتحدة عام 2016 .

كما تشير التقديرات الى ان مصر تستحوذ على نحو 84.4% من اجمالي الاستثمارات السعودية المقدرة بنحو 4.64 مليار دولار عام 2016 . ومن ثم يتبين أن مصر تعتبر من الدول الرئيسية الجاذبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية في المنطقة ، على الرغم من تركيز شركات الاستثمار الاجنبى في عدد محدود من الدول العربية . حيث يوضح الجدول رقم (4) تركيز المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الإمارات العربية بنسبة بلغت نحو 36.8% باجمالي عدد مشروعات قدر بنحو 4.49 الف مشروع ، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 11.2% ، بينما تأتي مصر في المرتبة الرابعة بعدد مشروعات قدر بنحو 877 مشروعاً بنسبة بلغت نحو 7.2% .

بالرغم من أن مصر تأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد المشروعات الا انها تأتي في المرتبة الاولى متقدمة بذلك كل الدول العربية بما فيها دولة الإمارات من حيث قيمة تلك المشروعات الاستثمارية حيث بلغت قيمة المشروعات الاستثمارية في مصر خلال الفترة (2003-2016) نحو 185.73 مليار دولار تمثل نحو 17.4% من اجمالي قيمة المشروعات الواردة للدول العربية خلال تلك الفترة ، يليها كل من المملكة العربية السعودية ، بنحو 163.6 مليار دولار تمثل نحو 15.3% ثم الإمارات العربية بنحو 14.3% . مما يشير الى ضخامة حجم الاستثمارات الأجنبية داخل الاقتصاد المصرى .

الموجهة لمصر خلال الفترة (2011-2016) بمقدار سنوى بلغ حوالى 3.75 مليار دولار مما يعنى ان التغيرات السياسية أفقدت المستثمر الاجنبى الثقة فى الاستثمار داخل مصر .

ومن دراسة مقدار التراجع فى تنفقات الاستثمار الاجنبى للدول التى واجهت تغييرات سياسية عنيفة خلال السنوات الاخيرة يتبين أن مصر تأتي في المرتبة الأولى من حيث التأثير بحجم تلك الاضطرابات مما ادى لانخفاض الاستثمار الاجنبى بنحو 3.75 مليار دولار سنوياً يليها اليمن بنحو 3.27 مليار دولار.

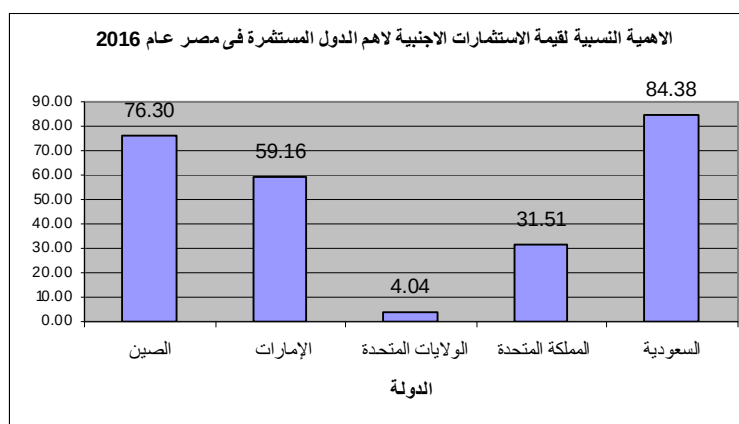
التوزيع الجغرافى لمشاريع الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية

تزايد عدد مشروعات الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول العربية من حوالى 460 مشروعاً عام 2003 الى 1325 مشروعاً عام 2008 ثم شهد اتجاهها علماً للهبوط مع تداعيات الأزمة العالمية عام 2009 حتى تراجع الى نحو 769 مشروعاً عام 2015 . و قد شهد عام 2016 انشاء 773 مشروعاً استثمارياً اجنبياً جديداً فى الدول العربية بزيادة طفيفة عن عام 2015 ، وتخص تلك المشروعات 616 شركة بتكلفة استثمارية بلغت نحو 94 مليار دولار ، أتاحت ما يزيد عن 115 ألف فرصة عمل (iii) . وقد بلغ عدد الشركات الاجنبية العاملة فى المنطقة العربية نحو 6946 شركة عام 2016 تستثمر فى نحو 12 ألف مشروع فى المنطقة العربية بنسبة بلغت نحو 5.2% من اجمالي عدد المشروعات الاجنبية القائمة فى العالم والمقدرة بنحو 233 ألف مشروع عام 2016 (iv)

يوضح جدول رقم (3) توزيع تنفقات الاستثمار الاجنبى فى صورة مشروعات الى الدول العربية عام 2016 ومنه يتبين أن الصين تأتي في المرتبة الأولى من حيث الدول المستثمرة فى المنطقة العربية باجمالي استثمارات قدر بنحو 29.5 مليار دولار ونسبة بلغت نحو 31.9% من اجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية فى المنطقة العربية ، يليها دولة الإمارات العربية بحوالى 15.2 مليار دولار ونصيب نسبى قدر بنحو 16.4% ثم كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، المملكة العربية السعودية بنسبة بلغت نحو 7.6% ، 5.3% ، 5% لكل منها على الترتيب .

التوزيع الجغرافى لمشاريع الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر يوضح الجدول رقم (3) أن مصر تأتي فى صدارة الدول العربية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من اجمالي قيمة المشروعات الاستثمارية الأجنبية فى المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار . يليها كل من السعودية بقيمة بلغت نحو 11.8 مليار دولار تمثل نحو 12.8% ، ثم الامارات بنحو 9.8 مليار دولار تمثل نحو 10.6% يليها الجزائر بنحو 8% عام 2016

ويوضح الشكل رقم (1) توزيع استثمارات الدول الخمس الاولى فى حجم الاستثمار الاجنبى بالمنطقة العربية وهى (الصين ، الامارات ، الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، السعودية) ، حيث يتبين ان مصر تأتي في المرتبة



شكل (1)

المصدر : جدول رقم (3) بالبحث

البشرى غير متاح فى مصر والذي قد يعزى لوجود قواعد تشريعية مرتبطة بالاستثمار الاجنبى والتشغيل فى المغرب قد لا تتوافر فى مصر او لطبيعة المشروعات القائمة فى المغرب والتي قد تستهدف معدل استغلال اكبر لعنصر العمل .

FDI Markets, 2017. (1)

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان ، تقرير مناخ الاستثمار فى البلدان العربية، الكويت، 2017 .

كما نتيج هذه المشروعات نحو 391.6 ألف وظيفة فى الإمارات بنسبة بلغت 21.5% من اجمالي عدد الوظائف التى توفرها الاستثمارات الاجنبية فى الوطن العربى خلال الفترة (2003-2016) ، بينما تتشارك مصر والمغرب فى المرتبة الثانية بنسبة نحو 13.3% لكل منهما مما يشير الى انه على الرغم من تقارب عدد المشروعات بين مصر والمغرب وضخامة حجم الاستثمارات الاجنبية الواردة الى مصر مقارنة بالمغرب الا ان الاهمية النسبية لعدد فرص التوظيف فى كلا البلدين واحدة مما يعنى ان هناك معدلات تشغيل اعلى فى المغرب واستغلال اكبر للعنصر

جدول 3. توزيع إجمالي مشاريع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية (حسب الدول المستثمرة) عام 2016 القيمة : مليون دولار

المصدر الوجهة	مصر	السعودية	الإمارات	الجزائر	المغرب	العراق	البحرين	عمان	الأردن	الكويت	الإجمالي	الأهمية النسبية للدول المستثمرة
الصين	22,49	31.5	2,286	3,428	595		54.5	247	9.7	580	29,47	31.9
الإمارات	8,984	4,535		110.0	478	3.6	144.5	247	528.6	156.1	15,19	16.4
الولايات المتحدة	281.8	4,02	1,610		881	2.9	19.5	15.2	102.6	43.6	6,97	7.6
المملكة المتحدة	1,55	26.9	378.9		300	6.5	2,62	17.1		15.1	4,917	5.3
السعودية	3,92		164.4		129.4		146.5	64.4	219.5	.9	4,64	5.0
روسيا	33.3		33.3		356						3,89	4.2
إيطاليا	1,79	21.3	108.5	231.7	1,21		7.1	7.1	223	7.1	3,60	3.9
سنغافورة	45.7	40.0	134.9	3,151			200				3,57	3.9
الهند	26.8	617.5	716.9				640		2.9	29.5	2,55	2.8
إسبانيا	403.8	3.6	440.9	15.3	79.8		9.0		3.6		2,16	2.3
الولايات المتحدة		919	8.7		908						1,84	2.0
اليابان	27.3	21.3	909.8		360		6.5	340			1,665	1.8
كندا	7.9	455.8	1,011		90.4			47.9			1,61	1.7
ماليزيا			5.7					1,60			1,61	1.7
فرنسا	332	7.2	270.8	59.1	556.2		3.6	133.8		3.6	1,37	1.5
مصر		608.7	45.1	159.8							813.6	0.9
البرتغال	200.3				67			439			706.4	0.8
ألمانيا	35.2	60.5	299.5	185.3	51.5	6.1		3.7		20.0	661.8	0.7
لبنان	536.0		36.8		15.1			3.6			595.1	0.6
كوريا الجنوبية	12.3		20.0	63.0	27.7					387.0	510.0	0.6
تركيا	11.9	3.6	.5		420.1		18.7			15.3	470.1	0.5
التشيك						450					450.0	0.5
النرويج		2.9						422.4			425.3	0.5
جنوب أفريقيا	150	133.8	5.8								289.6	0.3
تاوان			219.5					204			219.5	0.2
إيران								177.8			204.0	0.2
قطر										14.2	192.0	0.2
سويسرا		11.5	94.3	15.3	50.8		7.1	4.5		6.2	189.7	0.2
تايوان			175.4								175.4	0.2
أوكرانيا	20	106.2	31.0								157.1	0.2
الكويت			138.5				18.2				156.7	0.2
عمان		44.5	27.2				30.4				102.1	0.1
فنلندا	25		66.3								91.4	0.1
بلجيكا			77.3	2.0							79.3	0.1
أستراليا		6.7	65.8								72.5	0.1
هولندا			65.8				6.5				72.3	0.1
لوكسمبورغ		62.0	27.2				35.9				63.1	0.1
نيبال					33.9						62.0	0.1
موناكو			22.2								56.1	0.1
المغرب			45.5								45.5	0.0
سربيلانكا			22.2				15.1				37.3	0.0
إيرلندا			36.1								36.1	0.0
السويد			29.7	1.5						3.6	34.8	0.0
دول أخرى			193	6.8			43.3				319.7	0.3
الإجمالي	40,914	11,78	9,824	7,429	6,596	3,951	3,807	3,422	3,323	1,286	92,327	100.0

المصدر : FDI Markets , 2017.

جدول 4. الأهمية النسبية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة من (2003-2016)

الدول المستقبلة	عدد المشروعات	الأهمية النسبية	القيمة بالملين دولار	الأهمية النسبية	عدد الوظائف	الأهمية النسبية	عدد الشركات	الأهمية النسبية
الإمارات	4,492	36.8	152,345	14.3	391,605	21.5	3,705	38
السعودية	1,369	11.2	163,577	15.35	153,069	8.4	995	10.2
المغرب	888	7.3	64,38	6.04	241,77	13.3	698	7.14
مصر	877	7.2	185,73	17.4	241,218	13.3	633	6.5
قطر	765	6.3	90,855	8.53	89,754	4.9	650	6.65
البحرين	637	5.2	34,971	3.28	81,92	4.5	519	5.3
الجزائر	399	3.3	64,661	6.1	104,04	5.7	331	3.4
باقى الدول	2,765	22.7	309,1	29	516,1	28.4	2,24	22.9
الإجمالي	12,192	100	1,065,618	100	1,819,428	100	9,770	100

المصدر : جمع وحسب من تقرير FDI Markets , 2017.

المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات العربية بها وذلك بعدد شركات بلغ حوالى 402 مشروع ، يليها كل من الإمارات ، مصر ، سلطنة عمان ، بعدد مشروعات يقدر بنحو 283 ، 247 ، 238 لكل منهم على الترتيب خلال الفترة (2003-2016) .

ويوضح الجدول السابق الإشارة إليه أن الإمارات العربية المتحدة تأتي فى المرتبة الأولى من حيث عدد مشروعاتها الاستثمارية بالدول العربية حيث قدر عدد مشروعاتها بنحو 1232 مشروع خلال الفترة (2003-2016) بقيمة بلغت نحو 160.9 مليار دولار ، يليها السعودية بنحو 284 مشروعا بقيمة بلغت نحو 23.3 مليار دولار وهى بذلك تأتي فى المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستثمارات البينية ، ثم الكويت بعدد مشروعات بلغ حوالى 274 بقيمة بلغت نحو 38.04 مليار دولار وبذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2003-2016).

(1) جدول رقم (1) بالملحق .

كما تشير بيانات الجدول رقم (4) أن دولة الإمارات قد حظت بنحو 3705 شركة تمثل نحو 38% من اجمالي الشركات الأجنبية بالوطن العربى ، تليها السعودية بنحو 995 شركة تمثل 10.2% ، ثم المغرب بنحو 698 شركة اجنبية تمثل نحو 7.1% ، بينما جاءت مصر فى المرتبة الخامسة بنحو 633 شركة تمثل نحو 6.5% من اجمالي عدد الشركات الجديدة الواردة للوطن العربى خلال الفترة (2003-2016) .

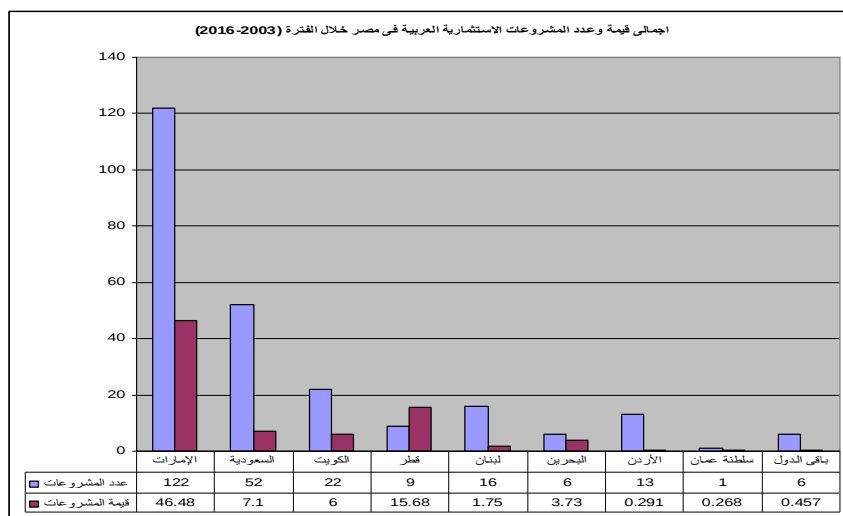
تطور المشاريع الاستثمارية العربية البينية

تشير التقديرات أن عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية قد تزايد من حوالى 69 مشروع بقيمة بلغت نحو 4.18 مليار دولار عام 2003 الى نحو 142 مشروع بقيمة 22.16 مليار دولار عام 2006 . وبمتوسط قدر بنحو 182 مشروع بقيمة بلغت 23.15 مليار دولار نتيج نحو 40.3 ألف وظيفة خلال الفترة (2003-2016) (v).

ويوضح جدول رقم (5) عدد المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016) ومنه يتبين أن المملكة العربية السعودية تأتي فى

وبالرغم من ان مصر تأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشروعات الاستثمارية العربية بها الا انها تأتي في المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات العربية الموجهة اليها بقيمة بلغت نحو 81.76 مليار دولار خلال الفترة (2003-2016) ، اي انها تستحوذ على نحو 25.2% من اجمالي الاستثمارات العربية البينية والمقدر بنحو 324.13 مليار دولار خلال الفترة (2003-2016).

وتستحوذ مصر على نحو 247 مشروع استثماري موزعة كما يلي :-
122 مشروع من الامارات بقيمة بلغت نحو 46.5 مليار دولار ، 52 من السعودية بقيمة قدرت بنحو 7.1 مليار دولار ، 22 مشروع من الكويت بلغت نحو 6 مليار دولار ، 16 مشروع من لبنان بقيمة 1.75 مليار دولار ، بالإضافة الى 13 مشروع من الاردن بنحو 291 مليون دولار ، و 25 مشروعا من دول اخرى خلال الفترة (2003-2016) .



مصدر (2)

المصدر : جدول رقم (5) بالبحث

جدول 5. اجمالي عدد وقيمة المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016)

إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016)																	
المصدر / الوجهة	السعودية	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الأردن	الكويت	العراق	الجزائر	المغرب	لبنان	سوريا	باقي الدول	الاجمالي		
الإمارات	258	122	155	117	152	62	17	13	2	13	48	28	61	53	18	66	1,232
السعودية	68	52	20	37	12	17	12	13	2	13	12	9	11	18	11	18	284
الكويت	34	22	18	42	17	25	17	8	8	2	3	18	9	9	9	9	274
قطر	25	9	24	4	3	3	4	15	15	5	2	5	10	4	10	22	150
لبنان	8	16	4	4	7	15	4	5	18	6	1	1	17	1	7	136	136
البحرين	33	6	9	1	18	12	1	8	4	4	1	4	1	1	9	132	132
مصر	18	25	6	6	3	9	1	1	6	12	4	1	5	1	19	110	110
الأردن	10	14	13	7	4	4	7	1	14	4	2	1	3	1	10	84	84
سلطنة عمان	13	10	1	14	5	1	5	3	1	1	1	1	1	1	4	53	53
باقي الدول	3	16	6	2	3	3	2	3	1	32	3	1	1	1	27	97	97
الاجمالي	402	283	247	238	227	220	147	138	101	98	92	92	75	192	2,552		
إجمالي قيمة المشروعات الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016) بالمليون دولار																	
المصدر / الوجهة	السعودية	الإمارات	مصر	سلطنة عمان	البحرين	قطر	الأردن	الكويت	العراق	الجزائر	المغرب	لبنان	سوريا	باقي الدول	الاجمالي		
الإمارات	46,481	18,003	15,257	15,976	874	14,104	1,987	13,822	4,679	5,178	8,081	7,763	3,740	6,932	160,889		
البحرين	3,733	942	20,181	1,987	167	1,193	197	1,193	504	1	197	178	178	178	38,531		
الكويت	6,023	2,625	1,121	139	851	7,418	887	7,268	2,051	731	2,049	731	5,099	1,783	38,043		
قطر	15,676	2,827	2,150	359	388	1,240	105	21	3,564	21	105	105	452	420	31,089		
السعودية	7,080	933	2,822	67	115	6,619	433	1,237	559	108	1,901	108	420	997	23,290		
مصر	2,492	4,338	1,178	382	786	983	155	37	734	335	15	335	296	296	13,595		
لبنان	1,753	133	195	63	11	3,744	11	28	79	80	15	35	298	261	7,807		
الأردن	291	806	87	87	773	946	24	78	185	185	13	105	36	384	3,414		
سلطنة عمان	268	1,164	2	13	7	300	205	205	205	105	13	105	384	384	2,460		
تونس	283	107	1,023	345	6	654	30	30	22	45	15	15	15	22	1,881		
باقي الدول	174	15	461	33	517	45	654	654	654	654	15	15	15	1185	3,130		
الاجمالي	81,762	29,114	23,683	22,911	20,583	20,511	15,662	13,554	12,875	12,422	11,975	10,534	10,534	2,232	324,129		

المصدر : جمع وحسب من تقرير FDI Markets , 2017.

جاذبية الاستثمار الاجنبي في مصر وبعض الدول العربية

والقطر الذي يحرز موقع متقدم في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا.
يقصد بجاذبية الدولة للاستثمار الاجنبي : قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الانتاج المتنقلة من شركات ورؤوس اموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين . وترتبط جاذبية الدول للاستثمار الاجنبي ارتباطا وثيقا بثلاث محددات رئيسية هي مجموعة المتطلبات الرئيسية ، مجموعة العوامل الكامنة ، ومجموعة العوامل الخارجية الايجابية . ويندرج تحت

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار ، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة ، وتحديد أهم نقاط الضعف التي تعاني منها تلك الدول والتي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب . حيث تشير الدراسات الى وجود صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الاجنبي ، كم لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات ، والدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية ،

القطاع الخاص وتحسين القدرة التنافسية ، مما يعزز من تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي.

• معدل التضخم

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير ، أو المضاربة في العقارات ، أو المعادن النفيسة ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفقا بعيد المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقا لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد . ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار أهمها: ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ، وانخفاض الطلب على السلع والخدمات ومن ثم تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار .

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي ، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة ، وبالتالي تشجيع الاستثمار ، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق ، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات . وفي هذا الإطار استمرت مصر كباقي الدول العربية في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار ، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي ، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات ومع تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (5) حيث انخفض معدل التضخم في المغرب من حوالي 1.6% عام 2015 إلى نحو 1.25 عام 2016 ، كما انخفض معدل التضخم في لبنان إلى حوالي 1% عام 2016 ، بينما أدت الأوضاع السياسية التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة والتي أدت إلى انتعاش الحكومة لسياسات إصلاحية جديدة إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل غير مسبوق حيث قدر بنحو 24.8% عام 2016 مما يشير إلى فشل السياسة النقدية المصرية ويتطلب إجراء المزيد من الإصلاحات لتحفيز الاستثمار وخلق الطلب

• نسبة العجز الداخلي

يستخدم العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات السياسة المالية وتهدف المقصودات المستقرة إلى تخفيض مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي ، وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة.

وبدراسة نسبة العجز في الموازنة لدى كل من مصر والمغرب ولبنان يتبين أنه على الرغم من ارتفاع قيمة عجز الموازنة إلى نحو 41 مليار دولار إلا أن هناك تراجع في الأهمية النسبية لقيمة العجز إلى الناتج المحلي قد انخفضت من نحو 4.4% إلى حوالي 3.5% عام 2016 ، مما ينعكس عن زيادة معدل الاستقرار الاقتصادي ، بينما تزايدت الأهمية النسبية للعجز في كل من المغرب ولبنان حيث قدرت نسبة العجز بنحو 8.1% ، 12% .

• نسبة العجز في الحساب الجاري

يقلص هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات . وعادة ما يتم استخدام نسبة العجز الخارجي كأحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار اقتصادي ، وتعتمد إدارة العجز الخارجي على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات . فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات ، غير أن هذا التخفيض سيزيد من أثره السلبي على المناخ الاستثماري ، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية وقد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولار ، و ما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات ، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع الأسعار

هذه المحددات عدد من العوامل الفرعية التي تسهم في قياس مدى جاذبية الدولة للاستثمار (1) .

أما مناخ الاستثمار الأجنبي فيعرف بأنه عبارة عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، وتتميز مكونات هذه البيئة بالتغير والتداخل إلى حد كبير . ومن ثم فإن هناك ثلاث عوامل تعتمد عليها الشركات في المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة المضيفة ، و مدى تيسير الأعمال بالدول المضيفة ، و المحددات الاقتصادية (2) .

آليات جذب الاستثمار الأجنبي في مصر وبعض الدول العربية

تم تصنيف الدول العربية من حيث القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي إلى 4 مجموعات هي (3) :

- دول الخليج العربي وتضم (الإمارات ، السعودية ، الكويت ، البحرين ، سلطنة عمان ، قطر)
- دول المشرق العربي وهي (مصر ، لبنان ، الأردن)
- دول المغرب العربي وهي (تونس ، الجزائر ، المغرب)
- دول الأداء المنخفض وتشمل (السودان ، اليمن ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر)

ورغم أن التقسيم السابق يظهر الدول العربية وكأنها مجموعات متشابهة جغرافيا إلى حد ما أكثر منها اقتصاديا وجذبا للاستثمار ، ومن ثم يمكن تصنيفها وفقا لطبيعة الاقتصاد بها من حيث كونها اقتصاد نفطي أو زراعي ، أو اقتصاد مختلط قائم على أنشطة اقتصادية متنوعة . حتى ينتهي مقارنة آليات الجذب للاستثمار بين مصر ودول تشابه إلى حد ما مع مصر في طبيعة النشاط الاقتصادي ، وبذلك تم استبعاد دول الخليج العربي بالإضافة إلى الجزائر لانهم اقتصاد نفط بالإضافة لاستبعاد العراق وليبيا كونهم اقتصاد نفط بالإضافة للظروف السياسية بهم والتي جعلتهم في مستويات متدنية اقتصاديا انعكست على قوة جذب الاستثمار الأجنبي لهم والذي ظهر بوضوح في تصنيفهم ضمن دول الأداء المنخفض . كما تم استبعاد دول الأداء المنخفض جميعا على الرغم من وجود سوريا وهي أحد الدول الزراعية الهامة في المنطقة إلا أن الأحداث السياسية أخرجتها من دائرة البحث والمقارنة ، بالإضافة إلى اليمن .

فضلا عن استبعاد تونس من مجموعة دول المغرب العربي ، وتونس دولة صنفها المنتدى الاقتصادي العالمي بأنها رابع أفقر اقتصاد عربي وفي المركز 29 على مستوى العالم وبذلك تتقدم على دول كإيطاليا والبرتغال وجنوب أفريقيا والبحرين وعمان والأردن وسوريا عام 2007 . إلا أن التقرير الصادر مؤخرا عن المنتدى يشير إلى أن اقتصاد تونس يأتي في المرتبة 95 عالميا والعاشر عربيا عام 2016/2017 ، وذلك للأحداث السياسية التي شهدتها تونس خلال السنوات الأخيرة ، بالإضافة لاعتماد الاقتصاد التونسي على قطاع السياحة وقطاع الخدمات كمصادر رئيسية للدخل القومي (4) .

ومن ثم تم اختيار كل من لبنان والمغرب كمقصدات للبحث والمقارنة مع المقصد المصري . ولتيسير المقارنة تم توحيد البيانات القطرية لكل دولة بالقيمة الدلالية وذلك وفقا لما ورد بتقارير صندوق النقد العالمي و المنتدى الاقتصادي العالمي .

مصر – المغرب – لبنان (مؤشرات عامة)

يحاول البحث فيما يلي رصد بعض المؤشرات الهامة لكل من مصر والمملكة المغربية ولبنان والتي تؤثر بشكل مباشر على مناخ الاستثمار وقدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

• النمو الاقتصادي

يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر . ويشير مؤشر النمو الاقتصادي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في مصر إلى نحو 2.3% عام 2016 مقارنة بـ 3.4% عام 2015 والذي اقترن بتدهور هيكل الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع السياحي، على الرغم من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المصري لم تسجل تراجعا الأمر الذي يعكس الجهود التي تبذلها مصر في تطوير الإنتاج واتباع حزمة من سياسات الإصلاح الهيكلي وتشجيع

(1) تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، مرجع سابق 2017 .

(2) وزارة الاستثمار ، عرض تقديمي بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر " ، القاهرة ، يوليو 2010

(3) تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، مرجع سابق 2017 .

(4) World Economic Forum , Competitiveness Index , www.weforum . com., 2017

إلى السوق الخارجية ، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير لها ميزة تنافسية . كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة ، و إنها قد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة مما يفقد المناخ الاستثماري .

الواردات . ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجه المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة . وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة إذا لم تنتج لها فرص النفاذ

جدول 6. البيانات العامة والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لكل من مصر والمملكة المغربية ، و لبنان القيمة : بالمليار دولار

وجه المقارنة	مصر*	المغرب**	لبنان***
2015	2016	2015	2016
المساحة الف كم	1.001	710.85	10.5
عدد السكان مليون نسمة	92	33.5	6.01
الناتج المحلي الإجمالي	332.7	103.1	52
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي	3.4	4.5	1.8
التضخم	14.5	1.6	1
الأهمية النسبية للاتفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	33.4	29.9	28.2
الحساب الجاري	-12.2	-1.9	-10.7
الأهمية النسبية للحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	-3.7	-1.4	-15.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	43.9	31.8	21.1
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	71.9	39.6	31.6
الاحتياطي النقدي الرسمي	19.5	23.4	38.7
الأهمية النسبية للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	14.5	32	178.3
عجز الموازنة	-38.1	-4.4	-4.2
الأهمية النسبية لعجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	-4.4	-7.4	-12
معدل البطالة	11.8	9.8	20
إجمالي قيمة الاستثمار القومي	43.6	31.8	-
إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي	6.9	3.3	2.56
الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.07	3.20	4.75
مشروعات الاستثمار الأجنبي			
عدد	66	74	-
القيمة بالمليون دولار	14.64	4.513	-
عدد الوظائف	12.84	25.8	-
عدد الشركات	45	65	-

المصدر : * قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الإدارية ، شبكة المعلومات الدولية ، القاهرة ، 2017

** التقرير السنوي للميزانية الاقتصادية للمملكة ، المندوبية السامية للتخطيط ، المملكة المغربية ، شبكة المعلومات الدولية ، الدار البيضاء ، 2017

*** التقرير السنوي ، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إبدال) ، مجلس الوزراء اللبناني ، شبكة المعلومات الدولية ، بيروت ، 2017

التقارير القطرية ، صندوق النقد الدولي IMF ، شبكة المعلومات الدولية ، 2017

وتشير البيانات إلى تراجع معدل النمو في المغرب إلى نحو 1.1% بينما شهدت لبنان

عام 2016 واحتفظت بالمرتبة الثامنة عربيا ، انتهت لبنان في المرتبة 101 عالميا وال 11 عربيا وجاءت مصر والتي كانت من أقدم الدول التي شاركت في الخضوع للتقييم في المرتبة 115 عالميا وال 12 عربيا عام 2016 وقد يرجع ذلك لأحداث السياسية التي شهدتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية والتي عصفت بالاقتصاد المصري واثرت على القطاع المالي ورفعت معدل التضخم .

2- مؤشر الحرية الاقتصادية

تشير الدراسات انه عند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية (2) لأول مرة والذي يستخدم لقياس درجة التصديق التي تمارسه الحكومة على الحرية الاقتصادية واشتمل المؤشر على نحو 12 عامل من العوامل السياسية والاقتصادية وتضمن القياس نحو 156 دولة في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية لم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة ، بينما دخلت ضمن الحرية الاقتصادية شبه الكاملة 6 دول عربية هي على الترتيب : البحرين ، الامارات ، الاردن ، الكويت ، تونس عمان . بينما جاءت الدول العربية محل البحث ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة واشتملت هذه المجموعة على 8 دول عربية هي على الترتيب : السعودية المغرب ، الجزائر ، جيبوتي ، لبنان ، موريتانيا ، مصر ، اليمن ، أما باقي الدول العربية فاندرجت تحت مسمى الدول معندة الحرية الاقتصادية.

ومن تقديرات مؤشر الحرية الاقتصادية يتبين ان مصر تأتي في المرتبة السابعة من حيث الحرية الاقتصادية التي تتيح جذب الاستثمار الأجنبي على الرغم من تصدرها المركز الأول في الاستحواذ على الاستثمار الأجنبي بين الدول العربية ، بينما جاءت المملكة المغربية في المرتبة الثانية ولبنان في المرتبة الخامسة وبذلك تقدموا على مصر في توفير الآليات الجاذبة للاستثمار الأجنبي والتي حدها المؤشر .

ومع قرب انتهاء عام 2017 اصدرت مؤسسة هير تاج تقريرها السنوي عن الحرية الاقتصادية (5) والذي اشتمل على نحو 186 دولة ، وجاءت مصر في المرتبة 144 عالميا وال 11 على مستوى دول الشرق الأوسط ، وهي بذلك تراجعت في ترتيبها بنحو 19 مركز عن عام 2016 ، ولا زالت ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة. وأرجع التقرير تراجع مصر إلى الآثار التي

وفيما يتعلق بمصر فقد شهد عجز الحساب الجاري تزايدا ملحوظا انعكس على نسبة العجز إلى الناتج المحلي حيث تزايدت من حوالي 3.7% عام 2015 إلى نحو 5.3% عام 2016 خاصة مع تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار وعلى الرغم من انخفاض الواردات الكلية إلا أن هذا لم ينعكس بصورة كبيرة بزيادة في حجم الصادرات مما يشكل منخفا غير جانب للاستثمار .

كما يشير جدول رقم (6) إلى تزايد نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي في المغرب إلى نحو 2.6% عام 2016 في المغرب ، بينما شهد الاقتصاد اللبناني تراجع نسبة العجز إلى نحو 15.5% مما يشير لتحسن الأوضاع الاقتصادية بها نظرا لتحسن ميزان الخدمات بها .

مصر – المغرب – لبنان (ومؤشرات قياس مناخ الاستثمار)

1- مؤشر التنافسية العالمية

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي (1) الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ولاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم إلى مؤشر "جاري" ومؤشر "النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات) ويدخل في المؤشر حاليا 140 دولة .

ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8 عوامل هي : درجة الافتتاح ، دور الحكومة ، وضع القطاع المالي ، البنية الأساسية ، البيئة المعلوماتية ، نظم الإدارة ، وضع العمالة ، وضع المؤسسات ، ويمتخ المؤشر أوزانا متساوية .

ووفق مؤشر التنافسية عام 2001 والذي ضم 75 دولة ، وكان من ضمنه دولتان عربيتان فقط هم مصر والاردن فقد جاء ترتيب مصر 44. كما صدر تقرير التنافسية خاص بأفريقيا وذلك للمرة الأولى عام 2000 وشمل 24 دولة منها 33 دول عربية وجاء ترتيب المغرب الخامس ، ومصر السادس.

يوضح جدول (7) ترتيب كل من مصر والمغرب و لبنان في تقرير عام 2017 حيث توصل المغرب تقدمها وانتقلت من الترتيب 72 عالميا إلى 70

(²) Index of Economic Freedom Annual Report , Institute for Economic Freedom , The Heritage foundation , 2017

(¹) World Economic Forum , Competitiveness Index , www.weforum . com., 2017

النمو السنوي الى نحو 4% خلال الخمس سنوات الماضية ، وعلى الرغم من تلك الجهود الا انه لازال هناك ارتفاع في معدل البطالة نظرا لعدم وجود قوانين منظمة للعمل مما يتطلب من المملكة بذل المزيد من الإصلاحات القانونية

اما لبنان والتي جاءت في المرتبة 137 عالميا و ال9 عربيا وفي المركز ال11 على مستوى الشرق الاوسط وضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ولكنها تتقدم على مصر ، وعلى الرغم من كون لبنان فيما سبق مركزا إقليميّا رائدا للتمويل ولكن الأوضاع السياسية غير المستقرة والحرب في سوريا والتي دفعت باللاجئين الى لبنان أدت الى تراجع الاقتصاد اللبناني مما شكل حرجا عثرة أمام مناخ الاستثمار في لبنان ، حيث تراجعت الاستثمار الاجنبي ووجه خاص الخليجى في ظل ارتفاع الدين الداخلى والخارجى حتى أصبحت خدمة الدين تمثل ثلث الانفاق العام .

خلقتها الاضطرابات السياسية التي شهدتها السنوات الأخيرة، وأوضح أن ضعف القدرات المؤسسية، والمعارضة الشديدة من جانب جماعات المصالح، من بين الأسباب التي حالت دون تحقيق المستويات المطلوبة من الإصلاح الاقتصادي، واستطرد التقرير أنه على الرغم مما سبق فإن مصر حريصة على تحسين الأوضاع البيئية الاقتصادية وبيئة الأعمال، وتسعى لتعزيزيز حجم المال العام من خلال تنفيذ إصلاحات مالية، وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، وتشمل تلك الإصلاحات تدابير من شأنها تعزيز حركة الاستثمار، وخلق فرص عمل.

كما تقدمت المغرب في المرتبة 86 عالميا وصنفت ضمن الدول متوسطة الحرية وهي بذلك الدولة السادسة عربيا ضمن تلك المجموعة والتاسعة عربياً . وقد حاولت المغرب إحراز تقدم تدريجي ملحوظ في برامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية وتبني قواعد الانفتاح ما أدى لارتفاع معدل

جدول 7. بعض مؤشرات قياس مناخ الاستثمار لكل من مصر ، والمملكة المغربية ، ولبنان

الترتيب في تقرير التنافسية عام 2017 *					
المؤشر		مصر		المغرب	
2015	2016	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة
116	115	72	70	101	101
12	12	8	8	11	11
مؤشر الحرية الاقتصادية 2017 ***					
مصر		المغرب		لبنان	
144	86	61.5	53.3	137	137
52.6	غير حرة الى حد كبير	متوسطة الحرية	غير حرة الى حد كبير	53.3	53.3
الترتيب في التقرير العالمي للاستثمار عام 2017 ***					
مصر		المغرب		لبنان	
ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة
66	0.287	90	0.237	62	0.297
91	0.5	101	0.4	126	0.1
مؤشر جاذبية الاستثمار في 2017 ***					
مصر		المغرب		لبنان	
قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة	قيمة
48	58	49	49	49	49
47	47	50	50	50	50
27	25	27	27	27	27
مؤشر ضمان ****					
مصر		المغرب		لبنان	
2015	2016	2015	2016	2015	2016
38	41	41.8	43	40.9	42
76	73	62	62	67	68
القيمة (متوسط عالمي = 47)					
الترتيب (متوسط عالمي = 55)					

Source : * The Global Competitiveness Report , World Economic Forum 2016/2017

** Index of Economic Freedom Annual Report , Institute for Economic Freedom , The Heritage foundation , 2017

*** World Investment Report , UNCTAD , 2017.

**** مؤشر ضمان لحاذية الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادات ، الكويت ، 2017

3- مؤشر الاونكتاد للاستثمار العالمي

قام تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (1) بتصنيف دول العالم من حيث القدرة على جذب الاستثمار باستخدام معيارين هما (الإمكانات ، و الأداء) وذلك خلال الفترة من (1998-2000) ومن أجل تقييم أداء وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

1. مؤشر اداء الاستثمار الاجنبي : ويقصد به المقارنة بين نسبة إسهام

الدولة في الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي إلى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الدولة قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي بالمقارنة مع الحجم النسبي للناتج القومي الإجمالي. أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن إسهام الدولة في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أقل من إسهامها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يعني أنها لم تستطع أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية.

2. مؤشر إمكانيات الاستثمار الاجنبي : فيقوم بتصنيف الدول حسب إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وباستخدام المعيارين توصل تقرير الأونكتاد إلى النتائج التالية : يوجد 42 دولة جمعت بين الإمكانات العالية والأداء القوي ، هذه المجموعة شملت الدول الصناعية و النور الأسبوبة بما في ذلك النور الحديثة كالصين

وماليزيا ، بالإضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية وتتضمن هذه المجموعة دولة عربية واحدة هي البحرين . أما الدول التي صنفت بأنها ذات اقتصاديات ما فوق الإمكانات، بمعنى أن إمكانياتها منخفضة ولكن ادعائها ما في فعظمها دول نامية (باستثناء البرازيل والصين) ، من بينها دولتين عربيتين هما السودان وتونس .

أما الدول المصنفة بأنها ذات اقتصاديات ما دون الإمكانات أي أن لها إمكانات مرتفعة وأداء متدني، فشمّلت بعض الدول الغنية والدول الصناعية مثل إيطاليا، اليابان، كوريا، وأمريكا بالإضافة إلى تسع دول عربية هم: مصر، الإمارات، الأردن، لبنان، الكويت، سلطنة عمان، قطر، سوريا، السعودية. بالإضافة إلى تصنيف 42 دولة كاقصديات ذات أداء متدني منها أربعة دول عربية هم الجزائر، ليبيا، المغرب، اليمن.

مما يعني أن تصنيف الدول العربية عالمياً من حيث القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي يشير إلى أن نحو حوالي نصف عدد الدول العربية قد صنف ضمن الدول ذات الإمكانيات المتدنية في الاستثمار الأجنبي أو 29% من الدول العربية ضمن الدول ذات الأداء المنخفض في الاستثمار الأجنبي المباشر. مما يعني أن حوالي 79% من الدول العربية ضعيفة الإمكانيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعيفة الأداء في استقطابه.

وحتى الدول العربية التي تستحوذ جميعها على ما يفوق نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب صنفت من ضمن المقصودات ذات الأداء المتدني ، والإمكانات المنخفضة ذات الأداء المحدود .

ويرصد الجدول رقم (7) أداء كل من مصر ولبنان والمغرب وفقا لمؤشر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 حيث اظهرت التقديرات ان من حيث الامكانيات تأتي لبنان في المرتبة 62 عالميا بقيمة بلغت 0,29 بينما تأتي كل

(¹) UNCTAD ,World Investment Report Transnational Corporations and Export Competitiveness , Geneva, 2002

رقم (2) بالملحق فإن قيم المؤشر لعام 2017 تشير لتراجع لوضع العربي عما كان عليه في عام 2016 .

وتشير بيانات الجدول رقم (7) ان مصر ولبنان تقتربان من المتوسط العالمي حيث حقق كل منهما نحو 27 نقطة بينما المتوسط العالمي يقدر بنحو 29 نقطة بينما تأتي المغرب في المرتبة التالية رغم تفوقها في المتطلبات الاساسية للاستثمار .

مما سبق يتبين ان مصر رغم استجواها على قدر كبير من الاستثمار الاجنبي الموجه للمنطقة العربية والاولى عربيا في الاستثمار العربي البيني الا انها تقف للمطلبات الاساسية والعوامل الكامنة التي تجذب المستثمرين اليها وبالتالي يجب عليها اتخاذ حزمة من الاجراءات والسياسات لتحقيق المتوسط العالمي في جاذبية الاستثمار

5- مؤشر ضمان لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر

صممت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمت الصنادير عددا من المؤشرات الفرعية لمحددات جذب الاستثمار الاجنبي الثلاث قدر عدد هذه المؤشرات الفرعية بنحو 11 مؤشرا فرعيها هي : مؤشر الاستقرار الكلي ، مؤشر الوسيلة التمويلية والقدرات المالية ، مؤشر البيئة المؤسسية ، مؤشر بيئة اداء الاعمال ، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه ، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية ، مؤشر عناصر التكلفة ، مؤشر الاداء اللوجستي ، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشر اقتصاديات التكتل ، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي . ويندرج تحتها نحو 58 متغيرا كميا .

وتشير قيم مؤشر ضمان وهو المؤشر المركب من المؤشرات الثلاث السابقة ان المنطقة العربية تأتي في المرتبة الرابعة عالميا من حيث جذب الاستثمار وان متوسط قيمة المؤشر لها قد قدرت بنحو 41.6 نقطة بترتيب بين الدول قدر بنحو نقطة 68 وهي بذلك تراجعت تراجعا طفيفا عما حقته في عام 2016 . كما يبين المؤشر ان ثبات الاداء لدول الخليج العربي التي تصدر مجموعة الدول العربية الاكثر جاذبا للاستثمار الاجنبي بينما شهدت مجموعة دول المشرق ودول المغرب العربي تحسنا ملحوظا في الاداء على مستوى المجموعة العربية خلال عام 2017 (2).

وتشير بيانات الجدول رقم (7) ومن تقدير مؤشر ضمان ان المغرب تأتي في الترتيب 62 عالميا بقيمة بلغت 43 نقطة عام 2016، بينما تراجعت لبنان من الترتيب 67 عام 2015 الى 68 عام 2018 وبقيمة بلغت 42 نقطة ، بينما تشير التقديرات الى تحسن وضع مصر الى الترتيب 73 عام 2016 وبقيمة 41 نقطة مما يشير للجهود التي تبذلها مصر في توفير مناخ جاذب للاستثمار الاجنبي من خلال توفير الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تتضمن السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي ، الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي ، وجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز ، فضلا عن ، أهمية وجود استثمارات حكومية في البنية الأساسية .

مصر – المغرب – لبنان (سياسات ، وتشريعات)

تتنافس دول العالم في إصدار التشريعات المحفزة لجذب الاستثمار والتي لا تهدر الموارد الوطنية وتضمن سيولتها كقوة مضيئة . وبالرغم من ذلك فان سياسات الاستثمار تختلف من حيث المدى والحجم من دولة لأخرى وبخلاف نمط الاستثمار والأهداف المرجوة منه مثل تنمية اقليم ما او زيادة فرص العمل .ومن ثم فالضمانات القانونية والمالية التي تحددها الدولة المستقبلية للاستثمار وان كانت في الأسس تهدف لاستقطاب رؤوس اموال اجنبية الا انها تسعى الى تحقيق اهداف خلصة بها محددة مسبقا ومن ثم نجد ان الدول تحدد سياساتها الاستثمارية وتعكس ذلك في نمط معاملتها للمستثمر فلما يكون النمط تشجيعي وهنا يمنح المستثمر الاجنبي مزايا اكبر من المستثمر المحلي ، او نمط الموائمة وهو نمط تقوم فيه الدولة بوضع سياسة انتقائية رقابية مقترنة بحوافز نسبية اي يتم وضع قيود على الاستثمار الاجنبي ولا يتم التصريح الا في حدود معينة . واخيرا النمط المقيد وهو فرض الدولة لقيود قانونية على المستثمر الاجنبي قد تكون اشد من القيود على المستثمر الوطني .

مصر

تعتبر مصر من الدول المستقبلية للاستثمار الاجنبي ، خاصة العربي منه . على الرغم من انخفاض المؤشرات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار بها ، الا انها تمتلك من الامكانات ما يجعلها تستطيع الوصول الى معدلات الاداء المرجوة نظرا لما تمتلكه من بيئة تكنولوجية وابدئية عاملة وموارد طبيعية وانماط تعليم مختلفة . واخيرا استطاعت مصر وبعد عدة سنوات من البحث إصدار قانون الاستثمار الموحد لعام 2017 والذي تستهدف مصر من خلاله القضاء على

من مصر والمغرب في المرتبة 66 ، 90 على الترتيب . وبقيمة بلغت 0.28 ، 0.23 لكل منهما على الترتيب عام 2016. وبلنظر لقيمة المؤشر المصري نجد انه يقترب كثيرا من مؤشر لبنان من حيث القيمة وهذا يتفق مع تقرير 2002 والذي صنفت فيه الدولتان ضمن دول الامكانات الجيدة والاداء المنخفض .

في حين اظهرت قيم مؤشر الاداء تقدم مصر من حيث الاداء عن كل من المغرب ولبنان حيث جاءت في الترتيب 91 عالميا بينما ارتفع اداء المغرب ليصبح 101 عالميا ، بينما جاءت لبنان في المرتبة 126 عالميا نظرا للاوضاع السياسية غير المستقرة بها وتحول الاستثمار الخليجي لدول اخرى .

ومن ثم يمكن القول ان عملية انتقال الاستثمار الاجنبي وتغيير مواقع الشركات متعددة الجنسية قد اعتمد على عدد من العوامل المتداخلة ، والتي من اهمها مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي ، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية ، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف ، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة (1).

4- مؤشر جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر

اشار التقرير الاخير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 2017 فيما يتعلق بجاذبية الدول العربية للاستثمار ان الدول العربية جاءت في المرتبة السابعة على مستوى العالم ضمن 7 مجموعات من الدول وذلك بقيمة مؤشر قدر بنحو 41.6 نقطة . وعلى مستوى الوطن العربي فقد تصدرت دول الخليج العربي الاداء افضل عربيا بقيمة بلغت 51.1 نقطة من اجمالي 100 نقطة ، يليها دول المشرق العربي وتتضمن (مصر ، لبنان ، الاردن) بقيمة 42.5 نقطة مع ارتفاع مؤشراتهما عن عام 2016 ، ثم جاءت دول المغرب العربي بنحو 40.3 نقطة بينما تضمنت المجموعة الرابعة دول الاداء المنخفض بقيمة 27.8 نقطة .

وفيما يتعلق بمحددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الثلاث يتبين من دراسة الجدول رقم (2) بالملحق ما يلي :

● **مجموعة المتطلبات الاساسية :** ويقصد بها المتطلبات الاساسية الضرورية التي تمكن الدول المستضيفة من جذب الاستثمار وبثونها لا يكون هناك اي استثمار اجنبي .

وقد جاءت المجموعة العربية الرابع عالميا ضمن 7 مجموعات جغرافية بمؤشر قدر بنحو 53.2 نقطة عام 2017 وبمتوسط ترتيب بلغ 71 خلال الفترة (2014-2016) .

وتشير بيانات الجدول رقم(7) ان المغرب تأتي في المركز الاول على كل من مصر ولبنان من حيث مجموعة المتطلبات الاساسية اللازمة لجذب الاستثمار حيث حققت قيمة بلغت 58 نقطة عام 2017 وهي بذلك تقترب بشدة من المتوسط العالمي والمقدر بنحو 59 نقطة ، بينما تأتي مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 48 نقطة عام 2017 . مما يعني ان مصر لا توفر البنية الاساسية اللازمة لتشجيع الاستثمار سواء كانت عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية المشجعة او البنية الاساسية اللازمة لاقامة المشروعات .

● **مجموعة العوامل الكامنة :** يقصد بها مجموعة العوامل التي يستند اليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم تجاه الاستثمار في بلد معين خاصة الشركات متعددة الجنسيات خاصة وان هذه الشركات تعتبر اهم قنوات تدفق الاستثمار الاجنبي الى الدول والاعمال المحفز لدخول شركات جديدة لنفس الدولة .

وقد جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا بقيمة مؤشر بلغ متوسطه 49.6 نقطة وبمتوسط ترتيب للدول داخل المجموعة بلغ 63 نقطة عام 2017. ومن الملاحظ ارتفاع اداء الدول العربية من حيث مؤشر العوامل الكامنة عن عام 2016 .

ومن الملاحظ تقدم لبنان بقيمة 50 نقطة على كل من مصر والمغرب عند 47 نقطة ، مما يدل على ان لبنان تقترب من المتوسط العالمي وهو 53 نقطة اي انها تنتج بيئة مناسبة للاستثمار الاجنبي من حيث توافر سوق حقيقي كفاء وموارد طبيعية واداء لوجستي قوى يتيح سهولة عمل الشركات متعددة الجنسيات .

● **مجموعة العوامل الخارجية الايجابية :** فيقصد بها مجموعة العوامل التي تعزز مقومات الدولة على الصعيد العالمي بالإضافة لامتلاكها مقومات التقدم التكنولوجي وبعض العناصر الاخرى التي تميزها بين دول العالم . وقد قدر مؤشر العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار العربي بمتوسط بلغ 23 نقطة وبمتوسط ترتيب الدول 71 نقطة عام 2017 . وكما يتبين من الجدول

1. القرار رقم 331 الذي يوفر التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة لتطوير أعمالها. وبعد مرور سنة على هذا القرار، ظهرت آثاره بشكل خالص في تغيير النمط التكنولوجي، مع تزايد مضطرد في عدد المشاريع الاستثمارية المستقبلية. حيث يؤدي هذا القرار إلى رفع المخاطر عن البنوك التجارية، كونه يضمن 75% من استثماراتهم سواء تلك التي تتم بصورة مباشرة في الشركات الناشئة أو عبر الصناديق التي توفر التمويل للمؤسسات الناشئة.

2. إعلان المصرف المركزي عن حزمة جديدة من الحوافز بقيمة مليار دولار لدعم النشاط الاقتصادي في لبنان عام 2015، والتي ستمثل المجموعة الثالثة من الحوافز التي يقدمها المصرف، بعد 1.47 مليار دولار في العام 2013 و 800 مليون دولار في عام 2014 وتتكون هذه الحوافز أساساً من قروض مددة للأجل للبنوك التجارية بسعر فائدة قدره 1%، من المتوقع أن تؤدي إلى نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2%.

3. تم إطلاق مبادرات أخرى من قبل الوزارات المعنية لتعزيز النشاط الاستثماري.

وخلال العام 2015، وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار الإقليمية، تم الإعلان عن 44 مشروعاً استثمارياً لجنوب أفريقيا وشركات أجنبية، وهو رقم يزيد بشكل طفيف عن الأرقام التي تم تسجيلها في عام 2014. وكانت الشركات الأوروبية المستثمر الأول في لبنان، إذ بلغت نسبتها 48 في المئة من مجموع الشركات الأجنبية في العام 2015. أما الدول الأوروبية الثلاثة الأبرز، فكانت: كل من فرنسا و المملكة المتحدة بنسبة 9% لكل منهما، ثم إيطاليا بنحو 4.5%. في المقابل ارتفعت حصة المستثمرين العرب من الشركات الأجنبية لتصل إلى 32% عام 2015. وقد حافظت الإمارات على المركز الأول بلستحوادها على 22.7% من إجمالي الشركات الأجنبية، تليها الأردن بنسبة 4.5% (vi).

مصر - المغرب - لبنان (القطاع الزراعي)

على الرغم من تنوع مصادر الدخل القومي واعتمادها بشكل أساسي على قطاعات محددة إلا أن القطاع الزراعي لا يزال قطاعاً هاماً وفعالاً بل وخير دليل على ذلك أنه القطاع الوحيد الذي لم يتأثر بالأحداث السياسية التي مرت بها البلاد والتي أدت إلى تراجع نصيب تلك القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الجدول رقم (8) بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية والتي من أهمها الدخل الزراعي ومن الملاحظ تراجع قيمة الدخل الزراعي من حوالي 37.6 مليار دولار إلى نحو 20 مليار دولار عام 2016، وهذا التراجع في الواقع لا يعزى لانخفاض قيمة الدخل الزراعي وإنما لانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار.

كما تشير البيانات التي تراجع قيمة الدخل الزراعي من 14.6 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 11.8 مليار دولار عام 2016 بينما تزايد حجم الدخل الزراعي اللبناني في عام 2016 إلى نحو 2 مليار دولار وعلى الرغم من كون مصر دولة زراعية في المقام الأول إلا أن المغرب تفوقت عليها في الأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعي إلى الناتج المحلي حيث قدرت بنحو 13% عام 2016، رغم ما شهِدته من تراجع بينما بلغت الأهمية النسبية للقيمة المضافة في القطاع الزراعي المصري نحو 12% وحصل قطاع الخدمات المصري على نحو 55% من القيمة المضافة إلى الناتج المحلي. بينما احتفظت لبنان بالصدارة في نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات والتي قدرت بنحو 81% عام 2016.

وقد اهتمت المملكة المغربية بالقطاع الزراعي وبجهد خاص الاستثمار في القطاع الزراعي وأقرت له تشريعاً خاصاً عرف باسم ميثاق الاستثمارات الفلاحية الصادر عام 1969.

كما يشير التقرير الصادر عن صندوق التنمية الفلاحية بالمملكة المغربية والمعنى بالاستثمار في القطاع الزراعي عام 2017 أن الدولة قد وضعت برنامجاً طموحاً للنهوض بالقطاع الزراعي عن طريق ضخ حوالي 10 مليار درهم مغربي أي ما يعادل نحو 1.57 مليار دولار خلال هذا العام على أن يتم زيادة هذا المبلغ كل عام على أن توجه هذه الاستثمارات في صورة قروض ميسرة للمستثمرين بما يتيح لهم الإقبال على الاستثمار في القطاع الزراعي في مختلف أنشطته، ومن ثم يحقق النمو المنشود في القطاع الزراعي.

وفيما يتعلق بالاستثمار في القطاع الزراعي فمن الملاحظ انخفاض قيمة الاستثمار الزراعي المصري مقارنة بحجم الاستثمار القومي حيث يمثل الاستثمار الزراعي نحو 4% من إجمالي الاستثمار القومي عام 2016، ويشير ذلك إلى تنامي حجم الاستثمار الموجه إلى القطاع الزراعي بوجه أم سواء كان استثماراً محلياً أو أجنبياً. بينما قدرت الأهمية النسبية للاستثمار الزراعي في الاستثمار القومي في المغرب بنحو 4.3% عام 2016 أي أن المغرب والتي لا يعد القطاع الزراعي مصدر رئيسي للدخل بها تتعادل قيمة الاستثمار الزراعي بها مع مصر.

بينما لم تتوافر بيانات عن الاستثمار القومي في لبنان وإن كان حجم الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي قد بلغ حوالي 5 مليار دولار وهو يعادل ما يقرب خمسة أمثال قيمة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي في مصر.

معوقات جذب الاستثمار ومعالجة مشاكل المستثمرين وتوفير الحوافز الضريبية المشجعة وتقديم الضمانات القانونية للمستثمرين، وإتاحة التملك الأجنبي للشركات بنسبة 100%، واختصار زمن التأسيس من عدة أشهر في المتوسط إلى 72 ساعة فقط، وبوجه خاص إمكانية تحويل أرباحهم إلى الخارج ورغم أهمية القانون وجوداه في هذه المرحلة الحرجة للاقتصاد المصري إلا أن اللائحة التنفيذية له لم تصدر بعد ومن ثم يصبح القانون ذو أي جدوى حتى صدور اللائحة، بالإضافة إلى أن القانون صدر للاستثمار بوجه عام ولم يراعى تنوع القطاعات الاقتصادية والتي قد تتطلب تشريعات استثمارية خاصة بها لتنمية تلك القطاعات، مثل القطاع الزراعي.

المغرب (1)

يُدمع المغرب دور القطاع الخاص في الاقتصاد عبر منح حوافز وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب. وقد عملت الحكومات المتعاقبة على سن قوانين تشجيعية للاستثمار وتبسيط الإجراءات وتعزيز الضمانات القانونية والقضائية. ونتيجة لذلك، أصبح لدى المغرب ترسانة من القوانين التي تعزز الاستثمار وتحميها، منها، ميثاق الاستثمار، وقانون الشركات المجهولة، ومونة التجارة، وقانون الاحتكار، والملكية الفكرية والصناعية إضافة إلى قائمة نحو تسع محكم تجارية ثبت في النزاعات ذات الطبيعة المالية والاقتصادية.

ويعتبر ميثاق الاستثمار لعام 1995 تكملة لبرنامج التقييم الهيكلي الجاري تطبيقه مع البنك الدولي منذ 1983 وهو يتضمن 24 مادة تتعلق بتحسين شروط وظروف الاستثمار وتعميم التشريعات الجبائية التي كانت منحصرة في بعض القطاعات قط إضافة إلى توسيع قائمة الحوافز. ولا يحتاج المستثمر في المغرب اليوم إلى أي ترخيص خاص على عكس ما كان قائماً في السابق. وتنص المادة 22 من الميثاق على أن الرخصة تعتبر ممنوحة إذا سكنت الإدارة عن الجواب على طلب متعلق بها داخل أجل ستين يوماً كما تنص بنود أخرى على حماية المستثمر من أي تعسف إداري أو عرقليل محتملة.

ويمنح ميثاق الاستثمار تشجيعاً استثمارياً للمستثمرين الأجانب والشركات العاملة في التصدير أو التي تتجز جزءاً من أعمالها بالعملات الصعبة أو تقيم مشاريع في مناطق نائية. وتحصل تلك الاستثمارات إضافة إلى التشجيعات على مستوى حيازة الأرض والتسجيل، على إعفاءات تتراوح بين الإعفاء الكلي و50% من الضرائب طيلة الخمس سنوات الأولى لممارسة النشاط.

وتضمن القانون المالي 1998 - 1999 امتيازات إضافية للشركات المغربية والمتعددة الجنسيات التي ترم اتفاقات وعقود استثمار مع الحكومة المغربية، منها منح إعفاء كلي من الضرائب والرسوم المفروضة عند الاستيراد على السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة.

كما تم إنشاء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات وفقاً للقانون رقم 08-

41 وقد أسند إليها القانون مسؤولية القيام بكل عمل ترويجي يهدف إلى جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي للمغرب، تقييم معوقات الاستثمار واقتراح للتدابير التشريعية والتنظيمية المحفزة والداعمة للاستثمار الأجنبي بالمغرب بالإضافة إلى تنمية المناطق المعنية بالنشطة التصنيع والتجارة والإلكترونيات، والإشراف على كافة المتعاملين في مجال الاستثمار والتسويق فيما بينهم

لبنان

لعب الإطار القانوني والسياسات المشجعة على الاستثمار في لبنان دوراً مهماً في الحفاظ على ثقة المستثمر في الاقتصاد المحلي. وقد كانت للموارد البشرية المتخصصة والمتعددة اللغات ذات التكلفة التنافسية، بالإضافة إلى السياسات الليبرالية في البلاد، دورها الأساسي في تثبيت لبنان على خارطة الاستثمار وضمن اهتمامات المستثمرين الذين ينطلقون إلى تقديم خدماتهم للأسواق المحلية والإقليمية. حيث تم اقتراح قانونين في مجلس الوزراء في العام 2014 لتحفيز النشاط الاقتصادي:

- القانون الأول: يهدف إلى تأسيس صندوق بقيمة 30 مليون دولار يوفرها البنك الدولي من أجل إعادة الإعمار والتنمية، ويكون تحت إدارة مؤسسة "كفالات" ويهدف إلى الاستثمار في الأفكار والمشاريع الناشئة في أولى مراحلها التأسيسية (2).

- القانون الثاني: وقد وضعت مسودته، ويهدف إلى إعطاء الحكومة اللبنانية حق التشريع في المجال الجمركي.

وفي المقابل أطلق المصرف المركزي سلسلة من الحوافز من أجل تشجيع الاستثمار والاستهلاك ودعم نشاطات المشاريع الناشئة تمثلت في (3):

(1) المفوضية السامية للتخطيط، التقرير السنوي، المملكة المغربية، 2017.

(2) المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)، رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، التقرير السنوي 2015.

(3) وزارة الاقتصاد والتجارة، رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، التقرير السنوي 2016.

(3) المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)، مرجع سابق، 2015.

جدول 8. بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لكل من مصر والمملكة المغربية ، ولبنان القيمة : بالمليار دولار

وجه المقارنة		مصر		المغرب		لبنان	
2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
37.6	20	14.6	11.8	1.8	2	5.5	5
1.7	1.02	1.2	4.3	1.5	-	-	-
3.9	4	3.8	13	5.6	4	5.6	2.9
11.2	11.9	14.5	29.7	29.2	15	73.4	57.4
36.2	32.9	29.2	56.3	55.2	81		
52.6							

المصدر: موقع كل من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المفوضية السامية المغربية للتخطيط ، وزارة التخطيط اللبنانية

المحلي حيث قدرت بنحو 13% عام 2016، رغم ما شهنته من تراجع بينما بلغت الاهمية النسبية للقيمة المضافة في القطاع الزراعي المصري نحو 12%.

8. اهتمت المملكة المغربية بالقطاع الزراعي وبوجه خاص الاستثمار في القطاع الزراعي وأقرت له تشريعا خلاصا عرف باسم ميثاق الاستثمارات الفلاحية الصادر عام 1969 .

بناء على النتائج السابقة يوصى البحث :

- الاسراع بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بما يسهم في خفض معدلات التضخم وعجز الموازنة ويعطي للمستثمر ثقة في قدرة المقصد المصري على توفير مناخ استثماري مشجع .
- توفير البنية الأساسية الملائمة سياسيا وتشريعيا لتحقيق مزيد من الحرية الاقتصادية ، لتوفير مناخ جاذب للاستثمار .
- يجب اتخاذ حزمة من السياسات الاصلاحية المعنية بالقطاع الزراعي بوجه خاص ، تتضمن سن تشريع خلص بالاستثمار في القطاع الزراعي وتحفيز المستثمر الاجنبي والمحلي على العمل في هذا القطاع الهام ، سواء بسياسات ضريبية محفزة ، قروض استثمارية بفائدة مدعومة واجل طويلة ، تطوير البيئة المؤسسية العاملة في القطاع الزراعي ، توفير الخدمات اللوجيستية للقطاع .
- تحديد خريطة استثمارية محددة بالمناطق المستهدف الاستثمار الزراعي بها ، والفرص الاستثمارية المتاحة بكل منطقة ، وانماط الاستثمار المستهدف تنفيذها بما يخدم تحقيق هدف التنمية المستدامة ، وليس جذب الاستثمارات دون توجيه لها .
- توجيه الاستثمار نحو اقامة المشروعات الزراعية التكاملية والتي تزيد من الطاقة الانتاجية للقطاع وتخدم العملية التصديرية .

المراجع

- الانفتاح الاقتصادي (بين النظرية والتطبيق) ، عبد الهادي محمد والي ، دار المعرفة الجامعية ، 1989
- الفكر الحديث في مجال الاستثمار ، منير ابراهيم هندی ، دار المعارف ، سنة 1999
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان ، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2017 .
- المفوضية السامية للتخطيط ، التقرير السنوي ، المملكة المغربية ، 2017.
- المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) ، رئاسة مجلس الوزراء اللبناني ، التقرير السنوي 2015.
- طرق قياس العلاقات الاقتصادية ، عبد القادر محمد عبد القادر (نكتور) ، دار الجامعات المصرية ، 1990
- وزارة الاستثمار ، عرض تقديمي بعنوان " الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر "، القاهرة ، يوليو 2010
- Investments An Introduction, Herbert B. Mayo , Thomson , 2008
- Index of Economic Freedom Annual Report , Institute for Economic Freedom , The Heritage foundation , 2017
- UNCTAD ,World Investment Report Transnational Corporations and Export Competitiveness , Geneva, 2002 .
- UNCTAD ,World Investment Report, Investment and The Digital Economy , Geneva, 2017 .
- World Economic Forum , Competitiveness Index , www.weforum . com., 2017

وتعمل لبنان من خلال خطة استثمارية قوية وموجهة بهدف تنشيط القطاع الزراعي بها حيث قامت في عام 2015 بإقرار برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية والذي استهدف خلق مسارات جديدة للصادرات الزراعية اللبنانية لتتبع النفاذ الى الاسواق العالمية وخاصة العربية منها واتاح البرنامج فرص عمل لشركات النقل البحري والبري ، وقد اتاح البرنامج حوافر ضريبية تشجيعية للمستثمرين مما ادى لنمو حجم الاستثمار بالاضافة الى رصد الحكومة نحو 21 مليار ليرة لبنانية بما يعادل 14.7 مليار دولار ، كما اعتمدت لبنان برنامج اخر لتنمية الصادرات الزراعية والذي ادى للحفاظ على حجم الصادرات اللبنانية في الاسواق المختلفة رغم ما عانى منه الاقتصاد اللبناني من تزدى بسبب الأوضاع السياسية الغير مستقرة .

مما سبق يتبين انه على الرغم من قوة القطاع الزراعي المصري الا ان الدولة لم تمنح له الاليات التي تساعد في جذب المزيد من الاستثمارات سواء محلية او اجنبية كما فعلت دول اخرى كالمغرب او لبنان والتي ذهبت كل منهما الى سن تشريعات خاصة بتنظيم الاستثمار في القطاع الزراعي وإطلاق المبادرات لجذب مزيد من الاستثمار لهذا القطاع الحيوي ، بينما مصر الدولة الزراعية الاولى زال الاستثمار الزراعي بها مهمش ولا يلقى الدعم الكافي رغم استحوادها على حصة كبيرة من الاستثمار الاجنبي الموجه للمنطقة .

النتائج والتوصيات

- يمكن ايجاز اهم النتائج والتوصيات التي توصل اليها البحث فيما يلي :
1. تبين من دراسة الاهمية النسبية للدول العربية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية استحواد المملكة العربية السعودية على المرتبة الاولى في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة وذلك بنسبة بلغت نحو 27.7% خلال الفترة (2011-2016) مقارنة بنحو 38.2% من اجمالي حجم الاستثمارات الواردة للدول العربية خلال الفترة (2006-2010) وذلك لتراجع حجم الاستثمارات الواردة للمنطقة العربية . يليها كل من مصر والامارات العربية المتحدة بنسبة بلغت 11.44 % ، 10.9% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2006-2010)
 2. ظهرت المغرب بوضوح على خارطة الجذب الاستثماري العربي خلال الفترة (201-2016) بنسبة بلغت 8.1% مقارنة بنحو 3% في الفترة الاولى . وقد يعزى ذلك لما تعرضت له مصر خلال تلك الفترة من تغيرات سياسية ادت لحالة من التراجع الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال الأجنبية منها الى مناطق اكثر استقرارا كالامارات والمغرب ولبنان على الرغم من تراجع حجم الاستثمارات بوجه عام خلال فترتي الدراسة
 3. تأتي مصر في صدارة الدول العربية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية بقيمة بلغت نحو 40.9 مليار دولار تمثل نحو 44.3% من اجمالي قيمة المشروعات الاستثمارية في المنطقة العربية عام 2016 والمقدرة بنحو 92.3 مليار دولار.
 4. يشير مؤشر النمو الاقتصادي تراجع معدل النمو الاقتصادي في مصر الى نحو 2.3% عام 2016 مقارنة ب 3.4% عام 2015 والذي اقترن بتدهور هيكل الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع السياحي، على الرغم ان تقديرات الناتج المحلي الاجمالي المصري لم تسجل تراجعاً .
 5. بدراسة نسبة العجز في الموازنة لدى كل من مصر والمغرب ولبنان يتبين انه على الرغم من ارتفاع قيمة عجز الموازنة الى نحو 41 مليار دولار الا ان هناك تراجع في الاهمية النسبية لقيمة العجز الى الناتج المحلي قد انخفضت من نحو 4.4% الى حوالى 3.5% عام 2016 ، مما ينم عن زيادة معدل الاستقرار الاقتصادي ، بينما تزايدت الاهمية النسبية للعجز في كل من المغرب ولبنان حيث قدرت نسبة العجز بنحو 1.1% ، 12% .
 6. وفق مؤشر التنافسية عام 2017 تواصل المغرب تقدمها حيث انتقلت من الترتيب 72 عالميا الى 70 عام 2016 واحتفظت بالمرتبة الثامنة عربيا ، تلتها لبنان في المرتبة 101 عالميا وال 11 عربيا وجاءت مصر والتي كانت من اقدم الدول التي شاركت في الخوض للتقييم في المرتبة 115 عالميا وال 12 عربيا عام 2016 وقد يرجع ذلك للاحداث السياسية التي شهنتها مصر خلال السنوات القليلة الماضية والتي عصفت بالاقتصاد المصري واثرت على القطاع المالي ورفعت معدل التضخم .
 7. على الرغم من كون مصر دولة زراعية في المقام الأول إلا أن المغرب تفوقت عليها في الاهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاع الزراعي الى الناتج

الملاحق

جدول 1. تطور عدد المشاريع الاستثمارية العربية البينية خلال الفترة (2003-2016)

السنوات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	69	4,183	8,971	53
2004	63	1,975	8,569	51
2005	118	32,039	51,269	81
2006	221	56,270	91,487	137
2007	108	17,831	26,872	87
2008	257	64,721	98,896	165
2009	191	33,938	48,400	146
2010	212	17,199	39,829	139
2011	258	14,244	29,237	143
2012	353	20,543	46,781	158
2013	241	13,715	32,420	136
2014	162	11,390	33,868	95
2015	157	13,916	20,870	104
2016	142	22,164	26,585	91
الإجمالي	2,552	324,129	564,054	1,036
المتوسط	182	23,152	40,290	113

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي، الكويت، 2017

جدول (2) أداء مجموعات الدول في المجموعات الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2017

مؤشر ضمان										مجموعه المتطلبات الأساسية										العوامل الكامنة										العوامل الخارجية																													
2017					2016					2017					2016					2017					2016					2017					2016																								
قيمة					ترتيب					قيمة					ترتيب					قيمة					ترتيب					قيمة					ترتيب					قيمة					ترتيب														
قيمة					ترتيب					قيمة					ترتيب					قيمة					ترتيب					قيمة					ترتيب					قيمة					ترتيب														
60					21					60					21					69.5					23					67.8					22					68.2					22					68.1					21				
51.8					43					51.3					42					63.4					44					60.9					46					56.6					48					56.8					46				
48.9					47					48.4					47					58.6					55					56.2					56					56.4					46					56.2					45				
41.6					68					41.2					67					53.2					71					51.4					70					49.6					63					48.3					65				
51.1					41					50.7					41					60.6					46					59.9					42					62.8					33					61.4					35				
42.5					67					41.6					67					50.6					85					48.6					82					50.2					61					47.8					64				
40.3					73					39.9					71					54.2					70					51.8					71					44.7					75					44.1					76				
27.8					106					27.6					106					43.1					101					40.5					102					33					103					32.2					103				
40.5					73					39.9					73					52.5					72					50.4					71					45.6					72					45.3					71				
38.3					79					36.8					81					51.1					81					48.3					84					42.6					80					41.2					82				
34.9					87					34.1					88					51.4					79					51.2					80					38.5					89					37.4					90				
47					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9					55					56.9					55					53.3					55					52.8					55				
المجموع العالمي					55					46.6					55					58.9																																							

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي، الكويت، 2017

A Comparative Study for Mechanisms to Attract Foreign Investment in Egypt and Some Arab Countries

Yehia, Y. A. and Doaa M. Mohamed

Agricultural Economics Research Institute

ABSTRACT

The International Monetary Fund (IMF) estimates that Egypt is ranked second in the Arab world in terms of foreign investment flows, with a value of 8.1 billion dollars, representing about 26.3% of the total inflows of Arab countries estimated at 30.8 billion dollars in 2016. However, Egypt is ranked according to the international classification and international indicators within the group of countries that are very weak in terms of the ability to attract foreign direct investment, and less in attracting factors of investment and other Arab countries. Which requires the research behind the decline of the Egyptian international indicators compared to some Arab countries, and the extent of the reflection of Egypt's ability to attract foreign investment on the flow of investment to the Egyptian agricultural sector. Which requires the research behind the decline of the Egyptian international indicators compared to some Arab countries, and the reflection of Egypt's ability to attract foreign investment on the flow of investment to the Egyptian agricultural sector. And then aimed at comparing the mechanisms of attracting foreign direct investment in Egypt and some Arab countries and the reflection on the volume of foreign investments directed to the Egyptian agricultural sector. The results showed Saudi Arabia's acquisition of first place in the volume of incoming foreign investments by 27.7% during the period 2011-2016 compared to 38.2% of the total volume of investments received by the Arab countries during the period 2006-2010. In the Arab region, followed by Egypt and the United Arab Emirates with 11.44% and 10.9% respectively during the period 2006-2010. Morocco also showed clearly on the map of Arab investment attraction during the period 201-2016 with 8.1% compared to 3% in the first period. This may be due to the fact that during this period, Egypt underwent policy changes that led to a state of economic decline and the flight of foreign capital into more stable areas such as the UAE and Morocco. Egypt is at the forefront of the Arab countries receiving foreign investment projects worth about 40.9 billion dollars, accounting for 44.3% of the total value of investment projects in the Arab region in 2016, estimated at 92.3 billion dollars. According to the 2017 Competitiveness Index, Morocco ranked 70th in 2016 and remained 8th in the Arab world, followed by Lebanon ranked 101th globally and 11 Arabs. Egypt, which was one of the oldest countries to participate in the ranking, ranked 115th in the world and 12 in 2016. To the political events witnessed by Egypt during the past few years, which have hit the Egyptian economy and affected the financial sector and raised the rate of inflation. Despite the fact that Egypt is an agricultural country in the first place, Morocco has outperformed the relative importance of the added value of the agricultural sector to the GDP, estimated at 13% in 2016, despite its decline while the relative importance of added value in the Egyptian agricultural sector was about 12%. The following research is recommended: • Accelerate the implementation of economic reform programs, which will contribute to reducing inflation rates and budget deficit and gives the investor confidence in the ability of the Egyptian economizer to provide an encouraging investment climate. • A package of reform policies for the agricultural sector should be adopted in particular, including the enactment of legislation on investment in the agricultural sector and the encouragement of foreign and domestic investors to work in this important sector, whether through stimulating tax policies, long-term subsidized investment loans, Agricultural sector, providing logistical services to the sector.

